

محضر الجمعية العمومية

لشركة رأس الخيمة العقارية المنعقد يوم السبت الموافق ١٨ مارس ٢٠١٧

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة في اجتماعها الثاني في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٨ مارس ٢٠١٧ في فندق ومنتجع هيلتون دبل تري - جزيرة المرجان - برأس الخيمة، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الأول الذي عقد بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٧ وفقاً لنص المادة ١٨٣ من قانون الشركات التجارية الاتحادي.

وقد ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الإدارة السيد/ محمد حسن عمران، وحضرها من مجلس الإدارة كل من السادة:

الشيخ/ أحمد بن عمر القاسمي

الشيخ/ طارق أحمد حميد القاسمي

الدكتور/ مصطفى على الشرياني

السيد/ جمال سالم بن درويش

السيد/ محمد سلطان القاضي، عضو مجلس الإدارة المنتدب / الرئيس التنفيذي

وقد حضر الاجتماع السيد/ محمد جنيد ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع

كما حضر الاجتماع السيد/ سمير المدبك شركة ديلويت آند توش مدققي حسابات الشركة

كما حضر الاجتماع السيد/ سالم الجندي بنك أبو ظبي الوطني

وقد بلغ نصاب حضور الاجتماع %8.2378 وهو يمثل نسبة %4.6139 بالأصالة و %3.6239 بالوكالة

قام السيد رئيس مجلس الإدارة، رئيس الجمعية العمومية بالترحيب بالحضور نيابة عن مجلس الإدارة، واقترح تعيين المستشار القانوني د. أحمد الصغير مقررًا للاجتماع، والسادة/ بنك أبو ظبي الوطني جامعاً للأصوات وقد وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على هذا الاقتراح.

استعرض معالي السيد/ محمد حسن عمران رئيس الجمعية العمومية جدول الاجتماع الآتي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١

قام معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية العمومية بتلاوة التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاطات الشركة وعن مركزها المالي للسنة المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١
وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٢- سماع تقرير مدققي الحسابات حول المركز المالي للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١:

قام المدقق الخارجي بتلاوة تقريره بشأن البيانات المالية الموحدة، حيث أفاد أن شركة رأس الخيمة العقارية قد اعتمدت أحدث المعايير الدولية في شأن تدقيق الحسابات ومن ثم أصبح التقرير أكثر شمولية عن المركز المالي للشركة، كما أفاد أن شركة رأس الخيمة العقارية تمسك دفاتر منتظمة وأنه لم ترتكب شركة رأس الخيمة العقارية أية مخالفات للقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ أو النظام الأساسي للشركة خلال العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٣- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣١:

سأل أحد المساهمين ما إذا كانت الأرباح المتحصلة أرباحاً تشغيلية تعكس تقدماً حقيقياً للشركة أم أن الأرباح ناتجة عن إعادة تقييم الأصول. وأجاب مدقق الحسابات الخارجي أن تقريره يشمل هذا الجزء حيث ورد فيه أن صافي الربح من العمليات التشغيلية بلغ حوالي ١٣٩ مليون درهم إماراتي.

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٤- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة ٥% من رأس المال للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١:

طلب أحد المساهمين رفع نسبة توزيع الأرباح من ٥% إلى ٦% كون أرباح الشركة جيدة ولا توجد ديون كبيرة على الشركة.

أوضح معالي رئيس الجمعية أن الشركة تحتاج إلى ميزانية كبيرة حتى تنهض بالمشروعات المزمع القيام بها خلال عام ٢٠١٧، وأن زيادة النسبة إلى ٦% له تأثير غير مباشر على السيولة النقدية مما قد يترتب عليه عرقلة المشاريع القائمة، وأضاف أن الشركة قامت بتوزيع ما يزيد على ٥٠% من رأس مالها كأرباح سنوية حتى تاريخه، وعليه فإن هذا التوجه هو بالنتيجة لصالح المساهمين ويساعد الشركة في تنفيذ المشاريع التي سيكون لها عائد أفضل على المساهمين خلال السنوات القادمة.

وبعد النقاش تمت الموافقة على البند المذكور

٥- النظر في مقترح مجلس الإدارة بخصوص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

أوضح معالي رئيس الاجتماع أنه وبموجب القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن الشركات التجارية يجب ألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة عن ١٠% من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاك والاحتياطي وتوزيع ما لا يقل عن ٥% من رأس المال على المساهمين كأرباح كما هو منصوص عليه في قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعليه فإن مجلس الإدارة اقترح توزيع مبلغ إجمالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠١٦.

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١:

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٧- إبراء ذمة مدققي الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١:

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

٨- تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧ وتحديد أتعابهم:

اطلع السادة المساهمون على العروض المقدمة من شركات التدقيق للقيام بتدقيق السنة المالية ٢٠١٧، وقد تمت الموافقة من الجمعية العمومية بالإجماع على تعيين السادة شركة "ديلويت آند توش" كمراجعين لحسابات الشركة عن العام ٢٠١٧ وحددت أتعابهم بمبلغ مقداره ٢٨٥,٠٠٠ درهم

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشر والنصف من ظهر يوم السبت الموافق ١٨ مارس ٢٠١٧

يكون الموقعون على المحضر مسئولين عن صحة البيانات الواردة فيه

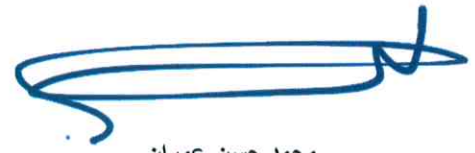


رئيس الاجتماع

مقرر الاجتماع

مدقق الحسابات

جامع الأصوات



محمد حسن عمران



د. أحمد حسام الصغير



ديلويت آند توش



بنك أبو ظبي الوطني